

دلائل الإعجاز

يكونوا مخصوصينَ بها كما هو الغرضُ في الآية . بل كان يكونُ المعنى أن غيرَ العلماء يخشون الله تعالى أيضاً إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره والعلماء لا يخشون غيرَ الله تعالى . وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى : (ولا يخشونَ أحداً إلا الله) فليس هو الغرض في الآية ولا اللغزُ بمحتَمَلٍ له البتة . ومَنْ أجازَ حَمَلها عليه كان قد أبطلَ فائدةَ التقديمِ وسوَّى بينَ قولِهِ تعالى : (إنما يخشى الله العلماء) . وإذا سوَّى بينهما لَزِمَ أن يُسوَّى بينَ قولنا : ما ضربَ زيداً إلا عمرُ وبيدَيّنَ : ما ضربَ عمرُ وإلا زيداً . وذلك ما لا شُبُهَةَ في امتناعِهِ .

فهذه هي المسألةُ . وإذ قد عرفتَها فالأمرُ فيها بيِّنٌ أن الكلامَ بما وإلا قد يكونُ في معنى الكلامِ بإنما . ألا ترى إلى وضوحِ الصورةِ في قولك : ما ضربَ زيداً إلا عمرُ وما ضربَ عمرُ وإلا زيداً أنه في الأولِ لبيانِ مَنْ الضاربِ . وفي الثاني لبيانِ مَنْ المضروبِ وإن كان تكلفاً أن تَحمله على نفي الشَّرِكَةِ فتريدُ بما ضربَ زيداً إلا عمرُ أنه لم يضربْهُ اثنانِ وبما ضربَ عمرُ وإلا زيداً أنه لم يضربْ اثنينِ .

ثم اعلمُ أن السببَ في أن لم يكن تقديم المفعولِ في هذا كتأخيره ولم يكن ما ضربَ زيداً إلا عمرُ وما ضربَ عمرُ وإلا زيداً سواءً في المعنى أن الاختصاصَ يقعُ في واحدٍ من الفاعلِ والمفعولِ ولا يقع فيهما جميعاً . ثم إنَّه يقع في الذي يكونُ بعد " إلا " منهما دونَ الذي قبلَها لاستحالة أن يحدثَ معنى الحرفِ في الكلمة قبلَ أن يجيءَ الحرفُ . وإذا كان الأمرُ كذلكَ وجبَ أن يفترقَ الحالُ بينَ أن تقدِّمَ المفعولَ على " إلا " فتقولُ : ما ضربَ زيداً إلا عمرُ وبينَ أن تقدمَ الفاعلَ فتقولُ : ما ضربَ عمرُ وإلا زيداً . لأنَّنا إن زعمنا أن الحالَ لا يفترقُ جعلنا المتقدمَ كالمأخوذِ في جوازِ حدوثِهِ فيه . وذلك يقتضي الحالَ الذي هو أن يحدثَ معنى " إلا " في الاسمِ من قبلَ أن تجيءَ بها فاعرِفْهُ .

وإذ قد عرفتَ أن الاختصاصَ مع " إلا " يقعُ في الذي تؤخِّرُ من الفاعلِ والمفعولِ فكذلك يقعُ مع " إنما " في المؤخَّرِ منهما دونَ المقدمِ . فإذا قلتَ : إنما ضربَ زيداً عمرُ وكان الاختصاصُ في الضاربِ . وإذا قلتَ : إنما ضربَ عمرُ زيداً كان الاختصاصُ في

